الغانم يستقبل عدداً من الضباط الجدد في حرس المجلس وسفيرنا لدى السويد

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس عددا من ضباط الاختصاص في قوة حرس مجلس الأمة، وذلك بمناسبة تخرجهم من كلية علي الصباح العسكرية.
وحث الغانم الضباط الجدد على المثابرة في العمل والالتزام بالقوانين واللوائح، متمنيا لهم التوفيق والنجاح في أداء مهام عملهم.
حضر اللقاء الأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت، ومدير إدارة الشؤون الأمنية المقدم بدر المطوع.
كما استقبل الرئيس الغانم في مكتبه سفيرنا لدى مملكة السويد نبيل الدخيل.

الرئيس مرزوق الغانم مع سفيرنا لدى السويد نبيل الدخيل

الرئيس الغانم متوسطا ضباط الاختصاص لحرس المجلس الجدد بحضور اللواء خالد الوقيت والمقدم بدر المطوع

خط ساخن بين اللجنة و"الجهاز المركزي" لمعالجة الملفات الإنسانية

"حقوق الإنسان": تعهد حكومي بتعديل أوضاع حملة "الجنسيات المزورة" والانتهاء من دراسة 90٪ من ملفات "البدون" مستحقي التجنيس

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها أمس أوضاع غير محددي الجنسية بحضور مسؤولي جهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.
وقال رئيس اللجنة د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت عددا من المحاور الخاص بقضية البدون على رأسها القيود الأمنية ومؤشرات الجنسية والجوازات المزورة، بالإضافة إلى محاولات الانتحار من بعض أبناء هذه الفئة.
وأضاف الدمخي أن اللجنة كلفت من قبل مجلس الأمة بتشكيل لجنة تحقيق في قضية انتحار الشاب البدون والقضايا المشابهة ومحاولات الانتحار الأخرى، ومعايير حقوق الإنسان لهذه الفئة.
وأشار إلى ترحيب مسؤولي الجهاز المركزي بلجنة التحقيق، وأنهم أبدوا استعدادهم لمساعدة اللجنة وتقديم كل ما تطلبه اللجنة من اثباتات وكذلك اللقاءات والزيارات.
وأضاف: اتفقنا كذلك على تشكيل خط ساخن لمعالجة الشكاوى التي ترد إلى لجنة حقوق الإنسان، مؤكدا أن ذلك لن يقتصر على اللقاءات فقط بل سنأتي بملفات الحالات الإنسانية.
ولفت الدمخي إلى وصول شكاوى إلى اللجنة عن طريق الايميل الالكتروني، وأن اللجنة ستتدارس الشكاوى وسيكون هناك خط ساخن بين اللجنة والجهاز المركزي لمعالجة هذه الملفات.
وفيما يخص الجوازات المزورة أكد الدمخي أن اللجنة في اجتماعاتها الأولية عالجت جزءا من المشكلة ببطاقة الضمان الصحي وهي تتيح لأبناء فئة البدون التعليم والعلاج وغيرهما، وتم توسيع الحالات وأصبحت هذه البطاقة موازية للبطاقة الأمنية.
وأضاف الدمخي أن اللجنة ناقشت إشكالية تعهد تعديل الوضع، مشيرا إلى ان وزارة الداخلية تعهدت بأن تكون هناك دعوات من خلال الإعلام الرسمي لأصحاب الجوازات المزورة لتعديل أوضاعهم بالتدريج بدءا من ابناء الكويتيات لأصحاب الجوازات المزورة المكتسبة.
وطالب الدمخي بضمانات لتفعيل بطاقات الضمان الصحي في أكثر من مجال، وإتاحة الفرصة للفئة التي لم تسجل في الجهاز أن تسجل الآن للحصول على البطاقة.
وأكد أن هناك نية واضحة من الحكومة ورغبة في التعاون لإنهاء هذه الملف، موضحا أن الجهاز المركزي تم التجديد له لمدة 3 سنوات وأن عمره الآن من عمر مجلس الأمة الحالي وهذا يدعونا إلى حق حقيقي وقانوني وانساني.
وشدد على أن اللجنة لن تتوانى في التحقيق في قضية الانتحار، لافتا إلى أن اللجنة ستلتقي مع ذوي الشاب الذي حاول الانتحار وستكون هناك زيارات ميدانية لهذه الفئة في مساكنها والتحقيق في الأوضاع الإنسانية لتلك الفئة.
وبين أن اللجنة ستستدعي كل من له علاقة بهذه الفئة وستصدر تقريرها بعد ذلك حسب تكليف مجلس الأمة لحل هذه القضية.
وأوضح الدمخي أن الجهاز المركزي عمل لجنة لدراسة الملفات التي تستحق التجنيس وانتهت من دراسة 90٪ منها ورفعها إلى مجلس الوزراء.
وأكد أن التجنيس يحتاج إلى اقرار قانون من خلال مجلس الأمة وأن هناك قانونا حاليا معروضا على جدول اعمال المجلس، مضيفا أن التجنيس مسألة سيادية وأن اللجنة تطالب بتجنيس من تنطبق عليه الشروط التي من بينها من يحمل احصاء 65 وهم من يطلق عليهم «الفئة الآمنة».
وأضاف أن الاجتماع تناول موضوع المؤشرات التي تكتب في البطاقات بحيث لا تتم كتابة الجنسية إلا بوجود اثبات عن والد الشخص أو جده ولا تعتبر بذلك جنسية العم أو الخال.
وأضاف الدمخي أن المؤشر هذا من أجل إثبات حالة لدى الجهات المختلفة بأن هناك مؤشرا، مشيرا إلى أن هذا حسبما ذكره المسؤولون في الاجتماع، أن هذا المؤشر لا يعتبر اثباتا.

محمد هايف ود.عادل الدمخي ود.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحربش أثناء اجتماع لجنة حقوق الانسان

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

18 ألفاً من ربات البيوت و29 ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة يستفيدون من القانون

"الصحية": شرائح نظام التأمين الصحي على المتقاعدين خلال أسبوع

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل خلال اجتماعها أمس اقتراحات تعديل القانون 114 لسنة 2014 الخاص بالتأمين الصحي على المتقاعدين بحضور وزير الصحة د.باسل الحمود والمدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية حمد الحميضي وممثلي الجهات المعنية.
وقال رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير في تصريح بمجلس الأمة ان هناك مقترحات مقدمة من النواب لإضافة شرائح جيدة للقانون مثل ربات البيوت والأرامل حتى يكون مكتملا بصورته النهائية، وطلبنا في اجتماع سابق تزويدنا بالأعداد المستحقة للتأمين ولكن الأعداد لم تكتمل إلى الآن.
وأوضح أن الجهات المعنية أفادت بأن هناك 29 الفا من ذوي الاعاقات الشديدة والمتوسطة مستحقون للتأمين تتنوع إعاقاتهم بين السمعية والحركية، مبينا أن اللجنة أمهلت جميع الجهات أسبوعا لتزويدها بالأعداد كاملة.
وأكد الخضير أن هناك اتفاقا بين أعضاء اللجنة على إضافة كل الشرائح الموجودة إلى القانون ما لم تلتزم الجهات المعنية بتقديم الأرقام خلال المهلة المحددة، وقال «يهمنا أن يكون هناك توافق على القانون بين الحكومة والمجلس، خصوصا أن الحكومة تقول إن هناك كلفة مالية كبيرة ستترتب عليها، وبالتالي الحكومة ستعارض القانون إذا أضفنا كل الشرائح».
وبين أنه في جميع الأحوال إذا لم تلتزم الجهات المعنية بتقديم الأعداد المطلوبة فإن اللجنة ستتخذ إجراءاتها وتحيل الموضوع إلى المجلس ليتخذ ما يراه مناسبا.
وأوضح أنه لم يصل إلى اللجنة رد بالرفض من الحكومة وهناك تعاون، ولكن نرغب في أن يكون الأمر مبنيا على تصور علمي.
وبين أن اللجنة حصلت على الأعداد الخاصة بفئة ربات البيوت اللاتي بلغن 55 عاما، إذ أكد وكيل وزارة الشؤون سعد الخراز أن عدد الحاصلات على الإعانة في فبراير الماضي بلغ 18 الفا.
وذكر أن الجهات المعنية تعهدت بتزويد اللجنة بالأرقام المطلوبة الأسبوع المقبل، كما ستتم مخاطبة المعلومات المدنية للحصول على بعض الأرقام، متوقعا الانتهاء من تعديل القانون خلال دور الانعقاد الحالي.

يوسف الفضالة ود.حمود الخضير واسامة الشاهين خلال اجتماع اللجنة

الشيخ د.باسل الصباح وأركان وزارته أثناء الاجتماع

حمد الحميضي وجهاز «التأمينات» في اللجنة الصحية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

"الشباب" تقرّ بالإجماع إنشاء هيئة مكافحة المنشطات

أنجزت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية تقريرها بشأن مشروع القانون الحكومي بإنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات بإجماع أعضائها. وأوصت اللجنة في اجتماعها أمس الحكومة بالتواصل مع اللجنة الأولمبية الدولية لاستكمال خطوات رفع الإيقاف الدولي عن بقية الأنشطة الرياضية كما تم بشأن نشاط كرة القدم، وأرجأت البت في مشروع قانون إلغاء هيئة الشباب لاجتماعها الأسبوع المقبل. وقال مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان اللجنة عقدت اجتماعها بكامل اعضائها وبحضور وزير التجارة ووزير الدولة للشباب خالد الروضان وممثلي الهيئة العامة للرياضة. وأضاف أنه تم بحث مشروع قانون الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات وقد تأكدت اللجنة خلال المناقشة من أن متطلبات اللجنة الدولية لمكافحة المنشطات متوافرة في هذا المشروع المكون من 12 مادة وتم التصويت عليه بإجماع اعضاء اللجنة تمهيدا لإدراجه على جدول اعمال المجلس وإقراره. وبين الفضل أن اللجنة ناقشت أيضا مشروع القانون الحكومي بشأن إلغاء الهيئة العامة للشباب تماشيا مع التوجه الحكومي لتقليص الهيئات ذات الطبيعة المتشابهة مع جهات حكومية اخرى قائمة. وأشار الى ان المشروع الحكومي تضمن عدة مبررات لإلغاء هذه الهيئة ومنها عدم اكتمال هيكلها التنظيمي منذ انشائها عام 2015 بالإضافة الى تشابه اختصاصاتها مع وزارة الشباب.
وأوضح الفضل ان اللجنة قررت عدم التصويت على المشروع بقانون لحين الاجتماع الاسبوع المقبل حتى تقدم الحكومة ردا متكاملا ومكتوبا عن الاسباب التي دعت الحكومة لتقديم هذا المشروع وكذلك مصير العاملين فيها والقطاعات التي سينقلون إليها، مبينا انه شخصيا يميل لإلغاء هذه الهيئة وتقليص الهيئات غير الضرورية لما تكلفه من ميزانيات. وأكد الفضل ان اللجنة تميل أيضا إلى إلغاء الهيئة وقد سبق له ان حضر احدى فعاليات الهيئة التي استعرضت من خلالها برنامجها وكان هذا البرنامج هلاميا يحمل عناوين دون تفاصيل كتمكين الشباب ودعمهم دون تحديد الآلية. وذكر الفضل ان اللجنة وعلى بند ما يستجد من أعمال ناقشت قانون تنظيم النشاط الرياضي الخاص بالاحتراف، وكلفت اللجنة الحكومة بمراسلة الجهات الدولية بما فيها اللجنة الأولمبية الدولية وباقي الاتحادات للاستئناس برأيهم ومعرفة مدى مطابقته للقوانين الدولية وكذلك رأيهم الفني بالقانون. وكشف الفضل عن أن اللجنة كلفت الحكومة أيضا بالتواصل مع اللجنة الأولمبية الدولية لاستكمال خطوات رفع الايقاف عن بقية الالعاب الرياضية الكويتية مثلما تم في شأن كرة القدم الكويتية. وعن أسباب عدم اخذ اللجنة بتوصية ديوان المحاسبة في شأن الابقاء على هيئة الشباب، قال الفضل: «هذا رأي الديوان وهناك آراء حكومية تدعو لإلغاء الهيئة، وكذلك هناك آراء من مجلس الامة (لجنة الميزانيات واللجنة المالية) توصي بتقليص الهيئات الحكومية، وكذلك هناك قرار من مجلس الوزراء لإلغاء الهيئة».

د.خليل عبدالله وصلاح خورشيد

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

العدساني: المجهر أصبح على رئيس الوزراء

أكد النائب رياض العدساني استمراره في المحاسبة والرقابة الحقيقية على جميع أعضاء الحكومة بمن فيهم رئيس الحكومة، مشددا على أن المجهر اليوم أصبح على رئيس الوزراء.
وقال العدساني في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة: كنت واضحا وصريحا أنه إذا مضى استجواب الوزير فإن رئيس الوزراء هو من سيكون تحت المجهر نظرا لمسؤوليته عن التنسيق والاشراف بين كل الوزارات المختلفة ، و«أنت من اخترت الوزراء وعليك تحمل المسؤولية كاملة».
وأضاف: بخصوص مناقشة استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أقدم شكري الخاص لمن أيد الاستجواب مع كل الاحترام والتقدير لمن له وجهة نظر ومبررات أخرى.
وبين أن الاستجواب تمحور حول أمرين، فقدان الاختصاص وعدم تطبيقه على أرض الواقع، ووجود صفقة انتخابية بناء عليها تنازل الوزير عن ترشحه لانتخابات مجلس الامة الماضية وجير أصواته لرئيس المجلس، مؤكدا أن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة لم ينف الواقعة إطلاقا عندما ذكرنا له بصريح العبارة أنا ود.عادل الدمخي أن الوزير أصدر بيانا أثناء تسجيله في الانتخابات وانسحب في آخر يوم مقابل أن يجير أصواته لصالح رئيس المجلس الحالي.
واعتبر أن قول الوزير انه لن يرد على أمر حصل قبل أدائه القسم اعتراف ضمني بالمسألة، مبينا أن الوزير يفترض ألا يستمر في الوزارة إذا كان بلا مهام، ولكن الوزير لديه مهام متواضعة بحسب اختصاصه أخفق فيها وبالتالي من الطبيعي أن تتم مساءلته.

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو